

## وزراء وقضاة يساهمون في قتل عشرة لبنانيين يومياً!

كرر وزير السياحة المستقيل فعلته بإعطاء إشارة للمؤسسات السياحية بأن الوزارة ستغض النظر عن خرقها قانون الحدّ من التدخين، في تصريح أدلى به للوكالة المركزية يوم الجمعة 3 أيار 2013 وتناقلته الصحف. فبعد أن أعطى إشارة مماثلة عشية موسم الأعياد، متحججاً بإنشغال عناصر الشرطة السياحية بمرافقة سياح أتراك، وتراجعت على إثره نسبة تطبيق القانون من 83% إلى ما دون الـ 50%، ها هو عشية موسم الاصطياف يكرر فعلته بحجة عدم توفر الامكانيات البشرية اللازمة في وزارة السياحة، ليقضي بذلك على ما تبقى من تطبيق للقانون. فإنّ أيّ تصريح من هذا النوع سواء أتى من الوزير عبود ومن غيره من الوزراء لاسيّما وزير الداخلية والوزراء المعنيين بتطبيق القانون 174 من شأنه أن يحدث تراجعاً فوراً في التطبيق يؤدي إلى إبقاء نسبة الوفيات من الأمراض الناجمة عن التدخين على حالها وهي بما معدّله عشر وفيات في اليوم الواحد!

إن "جمعية حياة حرة بلا تدخين" و"مجموعة البحث للحدّ من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت" و"إتحاد نقابات المهن الحرة" و"هيئة المجتمع المدني للتنسيق البرلماني" و"الحملة المدنية لمراقبة تطبيق القانون 174" لا يمكنهم السكوت بعد اليوم عن الإنتهاكات الحاصلة بحق صحة الناس وهيبة القانون، وإذ يحتملون الوزير عبود مسؤولية هذه التصاريح التي تطمئن المخالفين ألا أحد سيراقب إنتهاكاتهم، يسألون لماذا توقيت هذه التصاريح قبل موسمي الأعياد والصيف؟ كيف راقب عبود بالإمكانات نفسها المتوفرة في الوزارة تطبيق القانون 174 حتى عشية موسم الأعياد في العام 2012؟ كيف يراقب في العديد المتوفر لديه تطبيق قوانين أخرى تنظم القطاع السياحي؟ هل يبشرنا إذاً بأن المعايير القانونية من نظافة وسلامة عامة وغيرها غير مطبقة في القطاع السياحي، وبالتالي أن هذا القطاع "فلتان"؟ وإذا كان عبود يفكر جدياً بالترشح إلى الإنتخابات النيابية، نسأل الناخبين هل تتقون بمرشح لتمثيلكم في المجلس النيابي كان أخل بمسؤولياته وتقاوس عن تطبيق قانون صدر بإجماع هذا المجلس؟

وإلى تصاريح المسؤولين، يهمنّا أن نشير إلى عامل أساس آخر يشجّع على انتهاك الصحة العامة، ألا وهو التأخر باستصدار الأحكام القضائية بحق مخالف القانون 174 والتسامح معهم، هذا علماً أن القانون نفسه يقضي بعقوبة السجن لمن يكرر مخالفة أحكامه.

وعليه، نطالب الوزراء المعنيين بتطبيق القوانين بما لديهم من إمكانيات والتأكيد بتصاريحهم على ذلك وإلا أصبحوا هم أنفسهم مخالفون للقانون، ويهمنّا أن نحث القضاة على الاستعجال باستصدار الأحكام بما ينص عليه القانون. كما ندعو المواطنين إلى عدم الإنسياق وراء أكاذيب أصحاب بعض المؤسسات السياحية والتمسك بحقهم بالهواء النظيف وبالطعام غير الملوث بسموم التدخين، وبالتالي تبليغ وزارة السياحة عن المخالفات على الـ 1735 لأنها، ومهما صرح الوزير المستقيل، ملزمة قانوناً بمراقبة تطبيق القانون 174.

جمعية حياة حرة بلا تدخين مجموعة البحث للحدّ من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت

إتحاد نقابات المهن الحرة هيئة المجتمع المدني للتنسيق البرلماني الحملة المدنية لمراقبة تطبيق القانون 174

جمعية حياة حرة بلا تدخين      مجموعة البحث للحدّ من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت  
إتحاد نقابات المهن الحرة      هيئة المجتمع المدني للتنسيق البرلماني      الحملة المدنية لمراقبة تطبيق القانون 174